شركة الحياة للصناعات الدوائية م.ع.م

شارع النيل – الرجيب
صندوق بريد ١٥٦٤
عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف ٢٦٠٧ ٦٤١٦ ٩٦٢+
فاكس ٣٠١٦ ٦٤١٦ ٩٦٢+
بريد الكتروني hpi@nol.com.jo

التاريـــخ:27/نيسان/2015

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
ص.ب 8802
عمان 11121
المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،،،،

الـمـوضوع: قرارات اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي الحادي عشر لشركة الحياة للصناعات الدوائية

تحية طيبة وبعد،

يرجى العلم بأن الهيئة العامة العادية للشركة قد اجتمعت في الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق 2015/04/26، وقد صدرت عنها القرارات التالية:

1- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 والخطة المستقبلية.
2- المصادقة على البيانات المالية للفترة المالية من 2014/01/01 ولغاية 2014/12/31 بإجماع الحاضرين.
3- المصادقة على توزيع أرباح بنسبة (10%) من رأس المال.
4- إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق للعام 2014.
5- انتخاب مكتب التدقيق السادة غوشة و شركاه و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٧ نيسان ٢٠١٥
الرقم المتسلسل:
رقم الملف:
الجهة المختصة:

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
ماهر محمد الكردي

نسخة: السادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين
السادة بورصة عمان المحترمين

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الحادي عشر
لشركة الحياة للصناعات الدوائية المساهمة العامة المحدودة
اجتماع رقم (2015/4/26/75) المنعقد بتاريخ 26/نيسان/2015

عملاً بأحكام المادة رقم (171) من قانون الشركات فقد دعا مجلس إدارة الشركة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة حيث عقد الاجتماع في مقر الشركة الكائن في شارع النيل، منطقة الرجيب في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق 2015/04/26.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة الصيدلاني ماهر محمد علي الكردي إذ رحب بالسادة الحضور وبمندوب عطوفة مراقب الشركات السيد عبدالوالي العجالين والمدقق السيد وليد طه من مكتب غوشة وشركاه مدققو حسابات الشركة، وقام بدوره مندوب عطوفة مراقب الشركات بالتحية مرحباً بالحضور وإعلان قانونية اجتماع الهيئة العامة حيث حضر الاجتماع اثني عشر مساهمين من أصل 257 مساهماً يحملون أسهماً أصالة (2,844,680) ووكالة (4,821,840) حيث بلغ مجموعهما (7,666,700) سهماً أي ما نسبته 80.7% من أسهم رأس مال الشركة البالغ 9,500,000 سهماً. كما حضر الاجتماع خمسة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل سبعة وأعلن مندوب عطوفة مراقب الشركات أن جميع القرارات التي تصدر في الجلسة قانونية وملزمة لجميع المساهمين وتم تعيين السيدة عبير الدينة أمين سر مجلس الإدارة كاتباً للجلسة والسيدة رغدة الكردي والسيد أحمد مجدلاوية مراقبين لجمع وفرز الأصوات.

وبوشر بجدول الأعمال كما يلي:

1- تم تكليف أمين سر مجلس الإدارة بقراءة جدول أعمال الاجتماع.

2- تم تكليف أمين سر مجلس الإدارة بتلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي العاشر المنعقد في 2014/04/17.

3- تم اقتراح دمج البندين الثاني والرابع من جدول الأعمال ووافق الحضور على ذلك حيث قام السيد رئيس مجلس الإدارة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 ببيان الإنجازات والخطة المستقبلية. كما تمت مناقشة الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2014.

4- قام السيد وليد طه من مكتب السادة غوشة وشركاه بتلاوة تقرير مدققي الحسابات عن الفترة المالية من 2014/1/1 إلى 2014/12/31.

5- قام المساهمون الحضور بطرح عدد من الأسئلة كما يلي:

- سأل المساهم السيد يوسف شفيق العطي عن سبب انخفاض مبيعات الشركة في العام 2014 مقارنة مع العام 2013 وأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن المبيعات والأرباح قد ارتفعت في العام 2014 بالمقارنة مع العام 2013 وكانت نسبة الزيادة في المبيعات 11%.

- سأل المساهم السيد مصطفى يوسف العكش عن سبب توزيع 10% فقط من الأرباح وإمكانية زيادة توزيع الأرباح في السنوات القادمة، وأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن القرار استند على كون

الشركة مقبلة على مشروع توسعة كبير وإعادة تأهيل للمصنع القائم يتطلب إنفاق رأسمالي كبير، إضافة إلى أن المنطقة تمر بأوضاع غير عادية أثرت على أداء أسواق التصدير وأن التحوط ضرورة.

- تحدث المساهم السيد باسل سميح الخولي وأثنى على نتائج الشركة وهنأ الإدارة على النسب المالية واعتبرها من الأفضل في السوق بين الشركات المشابهة. وطلب الإجابة على الاستفسارات التالية وأجابه عليها السيد رئيس مجلس الإدارة:

- س: الشركة تعتمد كلياً على حقوق الملكية لتمويل نشاطاتها وأن نسبة الملكية أكثر من 88% في حين أن العائد على حقوق المساهمين هو بحدود 17%، وأن مصلحة الشركة والمساهمين تكمن في مزج مزيد من المديونية بحقوق الملكية.

ج: قرر مجلس الإدارة الحصول على قرض طويل الأمد سيتم إتمامه خلال هذا العام مما يتماشى مع طرحك.

- س: لوحظ أن التدفق النقدي التشغيلي قد تراجع بنسبة كبيرة.

ج: إن الأوضاع السياسية غير المستقرة في عدد من أسواق التصدير في المنطقة تطلبت منح مهل إضافية للتسديد بسبب الأوضاع الأمنية أو عدم استقرار صرف العملات، علماً أن الشركة منحت هذه التسهيلات الإضافية بموافقة مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطر وملاءة العملاء.

- س: ازدادت المبيعات بنسبة 11% لكن مصاريف البيع زادت 31%.

ج: لا تستطيع الشركة الحفاظ على حصتها السوقية وزيادة مبيعاتها دون التماشي مع آليات السوق وقيام الشركات المنافسة بحملات ترويجية ومشاركة بالمؤتمرات وتقديم الحسومات والبضائع المجانية حيث تفرض ذلك علينا القوة التفاوضية للعملاء. وينطبق هذا على السوق المحلي وأسواق التصدير علاوة على أن الزيادة في أسواق التصدير بلغت 14% مما زاد من قيمة عمولات الوكلاء والحسومات. كذلك فإنه تم تخفيض أسعار عدد من الأصناف في السوق المحلي وفي أسواق التصدير مما انعكس على هذه النسبة. ولا تزال نسبة مصاريف البيع منطقية ومقبولة على ضوء النتائج المالية وبالمقارنة مع الشركات الشبيهة.

- س: إذا تم استبعاد المخصصات المأخوذة في السنة السابقة فإن الأرباح التشغيلية في تراجع.

ج: هناك ضغوط مستمرة على الكلف تتأتى من ارتفاع كلفة الالتزام بالمتطلبات الرقابية ومباديء التصنيع الصيدلاني الجيد cGMP وارتفاع كلف المواد الخام إضافة إلى ازدياد في أجور الفنيين التي تحتسب ضمن الكلفة المباشرة للبضاعة المصنعة وارتفاع أسعار الطاقة حيث أن الكلفة التصنيعية في الأردن أعلى بكثير منها في دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر.

- س: هناك مخصصات أخذت في العام 2013 لأسباب محددة ولم يتم عكسها في بيانات العام 2014. نرجو الإيضاح وبحث إمكانية عكسها.

ج: إن المخصصات وإن أخذت لأسباب محددة فإنه تقرر الإبقاء عليها لوجود ظروف شبيهة في بعض أسواق التصدير مما اقتضى الإبقاء على التحوط.

- س: بتقديركم ما هي فرص استرداد وعكس هذه المخصصات.

ج: فرص عكس هذه المخصصات مرتفعة ما لم تحصل مفاجآت أو أحداث غير منظورة أو متوقعة محلياً أو إقليمياً بما في ذلك خفض الأسعار من الجهات الرقابية.

- س: ما هو سبب انخفاض مخصص ضريبة الدخل رغم زيادة المبيعات.

ج: أجاب المدقق السيد وليد طه أن انخفاض المخصص الضريبي هو بسبب زيادة مبيعات التصدير الخاضعة لإعفاءات ضريبية.

- س: ازدادت المصاريف الإدارية والعمومية، لماذا؟

ج: إن الاحتفاظ بالكوادر الإدارية الجيدة يتطلب زيادة في الرواتب والمكافآت. كذلك فإن مجلس الإدارة لحرصه على الإدارة الحصيفة للمخاطر قرر تعيين نائب للمدير العام من ذوي الكفاءات والخبرة الطويلة لغايات التعاقب الوظيفي.

- س: رغم أن النسب المالية للشركة هي من الأفضل بالمقارنة مع الشركات الأخرى إلا أن نسبة التداول أعلى من المعايير العالمية مما قد يعني أن هناك خلل في إدارة الموجودات إضافة إلى ازدياد بقيمة الشيكات برسم التحصيل.

ج: إن ارتفاع هذه النسبة لا يعني بالضرورة أن الوضع غير صحي، علماً بأن ارتفاع قيمة المخزون لدينا تحكمه عوامل عدة عند الشراء مثل برامج التصنيع والتزامات التوريد، المواصفات المعتمدة، الحد الأدنى للطلب، الكمية الاقتصادية، مدة التسليم، طبيعة بعض المواد من حيث خضوعها للموسمية أو للتصنيع الخاص، وأحياناً أسعار العملات. وحيث أن معظم المواد الخام مستوردة ومدة التوريد تخضع لتوفر المواد حسب المواصفات المطلوبة أو التزامات المصنعين مع جهات أخرى وهي عوامل خارجة عن إرادتنا مما قد يستدعي شراء كميات احتياطية للتماشي مع العوامل أعلاه.

ج: كما أجاب المدير المالي فيما يتعلق بأرصدة الشيكات أن كافة الشيكات برسم التحصيل تصرف في أوقاتها دون رجوع أي من هذه الشيكات في الأعوام الثلاثة الماضية، والشيكات الآجلة بطبيعة الحال خاضعة للتدقيق الداخلي والخارجي.

- س: تركزت المبيعات وبالتالي الأرباح في الربع الأخير من السنة.

ج: زادت مبيعات الربع الرابع من السنة بنسبة 3% فقط عن مبيعات الربع الثاني. وفي كل الأحوال نقوم بتوريد البضائع بناء على طلبات شراء مؤكدة من العملاء وحسب مدة التسليم المحددة من قبلهم، وإن حصل تركز للمبيعات في أي ربع من السنة يكون ذلك محض صدفة. وكما هو معلوم للجميع فإن الدواء سلعة ذات مدة صلاحية محددة وبالتالي يتم التصنيع دوماً بناءً على الطلب لتوريد بضاعة حديثة الصنع ولا نستطيع أن نفرض على العملاء شراء بضائع ما لم يستنفذ مخزونهم لأنه في هذه الحالة سنتعرض وإياهم للتعامل مع بضائع منتهية الصلاحية مما يؤثر سلباً على تحصيل الذمم المدينة.

- س: بلغت المصاريف المالية 63 ألف دينار في حين بلغت البنوك الدائنة حوالي 341 ألف دينار.

ج: إن المصاريف المالية تشمل بالإضافة إلى الفوائد البنكية كافة أنواع المصاريف البنكية من مصاريف اعتمادات وبوالص وكفالات إضافة إلى العمولات والرسوم والمقاصات بأنواعها.

- س: رئيس مجلس الإدارة في الشركة يشغل أيضاً منصب المدير العام. ورغم أن مباديء وقواعد الحوكمة حول الجمع بين المنصبين إرشادية وغير ملزمة فلربما من الأفضل للشركة الفصل بين المنصبين رغم قناعتي الشخصية بأن هذا المبدأ لن يصبح إلزامياً.

ج: هذا صحيح إلا أن المجلس ارتأى أن مصلحة الشركة في هذه المرحلة تقتضي عدم الفصل بين المنصبين ولحين تهيئة الكوادر التي من الممكن أن تتحمل مسؤولياتها في هذا السياق. وبطبيعة الحال فإن الشركة ملتزمة بكافة القوانين والتعليمات والمباديء والقواعد الإلزامية.

- س: لم يتضح في الإفصاح المتعلق بالرواتب والمكافآت إذا كان يشمل الرواتب فقط أم الرواتب والمكافآت، علماً بأن القفزة في الرواتب والمكافآت أعلى منها بالنسبة للأرباح الموزعة على المساهمين.

ج: يبين العنوان بوضوح أن الجدول يشمل إجمالي الرواتب والمكافآت وعلى أية حال سيتم إضافة كلمة (المكافآت) مرة ثانية في العمود الأخير المخصص لذلك للتأكيد. أما فيما يتعلق بالرواتب فإنها لا تزيد عن معدل 10% سنوياً لكافة العاملين في الشركة. أما المكافآت فهي مرتبطة بالأداء والربحية. وفيما يتعلق بتوزيع أرباح بنسبة 10% فإن النسبة تقررت كما أسلفنا لأن الشركة مقبلة على مشروع توسعة كبير وإعادة تأهيل للمصنع القائم، إضافة إلى أن المنطقة بشكل عام تمر بأوضاع سياسية واقتصادية غير عادية أثرت على أداء بعض أسواق التصدير. وبكافة الأحوال فإن الأرباح إن وزعت أو دورت هي ملك مساهمي الشركة.

- س: لقد اعتدنا أن تقوم الشركات بالتذرع بخطط التوسع المستقبلية والاستثمار الرأسمالي لإبقاء نسب توزيع الأرباح ثابتة ولا يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار عند احتساب رواتب ومكافآت المدراء والموظفين.

ج: إن التوسع لدى شركتنا هو توسع حقيقي حسب ما شاهدتم من عمليات الإنشاء القائمة وليست مجرد خطط على ورق.

- تحدث السيد هاني حبش ممثل المساهم شركة كمسال المحدودة واقترح أن تتم زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية، فأجاب المساهم السيد باسل خولي بأن رفع رأس المال هو أسوأ أنواع التمويل ويضع أعباء كبيرة على الشركة بشكل غير مبرر.

- وتحدث عضو مجلس الإدارة الدكتور عزالدين كتخدا موجهاً الشكر إلى إدارة الشركة والعاملين فيها على النتائج الطيبة والنمو المستمر في المبيعات والأرباح على مر السنوات.

6- وبعد النقاش والمداولة قامت الهيئة العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية والميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2014 بإجماع الحضور.

7- كما صادقت الهيئة العامة على توزيع أرباح بنسبة 10% من رأس المال على السادة المساهمين وذلك عن نتائج عام 2014.

8- وصادقت الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة لعام 2014، وإجازة جميع التصرفات المالية والقانونية والإدارية التي قام بها المجلس السابق منذ انتخابه في 2014/04/17.

9- تم انتخاب السادة مكتب التدقيق غوشة وشركاه كمدقق لعام 2015 بنفس أتعاب العام السابق.

وقد شكر رئيس مجلس الإدارة الساهمين على حضورهم ومشاركتهم المثرية في النقاش، كما شكر مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد عبد الوالي العجالين والسيد وليد طه ممثل مكتب غوشة حضورهم اجتماع الهيئة.

وقد انتهى الاجتماع في الساعة العاشرة والنصف صباحاً متخذاً القرارات المذكورة أعلاه.

كاتب الجلسة	مندوب عطوفة مراقب الشركات	رئيس الاجتماع
عبير الدينة	عبدالوالي العجالين	ماهر محمد الكردي